العدد 2365 - السنة الثامنة
الجمعة 5 ربيع الآخر 1437 - الموافق 15 يناير 2016
Friday 15 January 2016 - No.2365 - 8th Year
المجلة الصباح

«السكنية» وزعت بطاقات الدفعة 24 من قسائم جنوب المطلاع

قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية صباح أمس بتوزيع بطاقات دخول القرعة للدفعة الرابعه والعشرون من القسائم الحكومية في مشروع جنوب المطلاع N10 والتي تشتـــمل على 386 قسيمه بمساحة 400 م2.

هذا وقد أعلنت المؤسسة أسماء المواطنين المستحقين لدخول هذه القرعة بناءاً على أولوية طلبه الإسكاني والتي وصل التخصيص لها حتى تاريخ 2006/2/14 وما قبل.

وكانت المؤسسة قد خصصت يومي الخميس والأحد الموافق 14-2016/1/17 موعداً لتوزيع بطاقات القرعة لقسائم جنوب المطلاع.

أما توزيع بطاقات الاحتياط فقد حددت المؤسسة يوم الاثنين 2016/1/18 في تمام الساعة التاسعة صباحاً موعدا لتوزيع بطاقات الإحتياط لدخول القرعة. والجدير بالذكر أن المؤسسة قد حددت يوم الاربعاء الموافق 2016/1/20 في تمام الساعة التاسعة صباحا سيكون موعداً لإجراء القرعة على هذه القسائم في مسرح مبنى المؤسسة بجنوب السرة.

استعرض جهود وآلية العمل المتبعة لتطبيقه

الخالد: قانون «الجرائم الإلكترونية» جاء لحماية ووقاية المجتمع

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد أن قانون الجرائم الإلكترونية جاء لحماية المجتمع من التجاوزات والجرائم التي انتشرت عبر المواقع الالكترونية وللحد من هذه الجرائم التي تتعدى على حقوق وحريات الآخرين.

واستقبل الخالد أمس في مكتبه بمقر وزارة الداخلية (مبنى نواف الأحمد)، وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون الأمن الجنائي اللواء عبدالحميد عبد الرحيم العوضي، ومدير إدارة مكافحة الجرائم الالكترونية العقيد يوسف الحبيب، والممثل القانوني للجنة تنفيذ القانون المقدم حقوقي أحمد الحبيل، للاطلاع على الجهود المبذولة وآلية العمل المتبعة لتطبيق قانون جرائم تقنية المعلومات على أرض الواقع، والذي انطلق الثلاثاء الماضي ،والاطلاع على محاور الخطة الإعلامية المواكبة لتنفيذ القانون، وعلى مستوى التعاون بين الجهات المعنية بوزارة الداخلية والجهات الحكومية المختصة الأخرى بهذا الشأن.

وقد استعرض الخالد آلية تطبيق قانون جرائم تقنية المعلومات والخطة الإعلامية المواكبة له وآلية تنفيذها وسبل تفعيلها بعد صدور المرسوم الأميري بذلك ونشره في الجريدة الرسمية، نظرا لما لقانون جرائم تقنية المعلومات من أهمية بالغة خاصة وانه يواكب التطور الملحوظ في استخدام وسائل الاتصال بمختلف أنواعها ونتيجة لانتشار المواقع الالكترونية وتعددها. وأعرب الخالد عن تقديره لهذه الحملة ووصولها لكافة شرائح المجتمع، ومشيداً بدور جميع وسائل الإعلام المختلفة على تعاونها في توضيح وشرح هذا القانون وعقوباته قبل بدء تفعيله.

وابدى الخالد عددا من الملاحظات بشأن الجوانب الفنية والقانونية وناقش مع الحضور جميع الأفعال المجرمة والجرائم التقنية التي تقع تحت طائلة القانون بما يحقق استكمال جميع الإجراءات في هذا الصدد.

وأوضح الخالد أن مهمة الوزارة متابعة تطبيق هذا القانون وخاصة من خلال الجرائم المرتكبة عبر المواقع الالكترونية ولأن هذا القانون جاء حماية ووقاية للمجتمع وأفراده وحفاظا على حرياتهم من التعدي والتجاوز أيا كان مصدرها.

وأبدى معاليه بعض الملاحظات والتوجيهات الخاصة بالحملة الإعلامية في سبيل وصولها إلى غايتها، مؤكداً أن التوعية المستمرة والدائمة عبر كافة الوسائل الإعلامية وخاصة الالكترونية منها سبيل للوصول للأهداف المرجوة.

وذكر وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون الأمن الجنائي اللواء/ عبدالحميد عبدالرحيم العوضي، أن توجيهات معاليه ستوضع موضع التنفيذ، وان هناك تنسيقا على أعلى مستوى بين جميع قطاعات وزارة الداخلية المعنية ومن بينها إدارة مكافحة الجرائم الالكترونية والجهات الحكومية المختصة بتطبيق قانون جرائم تقنية المعلومات، موضحا أن خطة التنفيذ مستمدة من القانون نفسه.

منوها بالدور المميز الذي تقوم به الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني من خلال الحملة التوعوية المواكبة لتطبيق هذا القانون واستمرارها عبر كافة الوسائل الإعلامية المختلفة.

الشيخ محمد الخالد مستقبلاً العوضي والحبيب والحبيل

- التواصل والتنسيق مع الجهات المعنية ووصول الحملة التوعوية لجميع شرائح المجتمع
- العوضي: توجيهات القيادة للمؤسسة الأمنية محل الاهتمام وخطة التنفيذ مستمدة من القانون

خلال حملتها المفاجئة الموسعة بقيادة عبدالفتاح العلي

القطاعات الأمنية الميدانية ضبطت 1583 مخالفاً في صناعية الجهراء

..والبصمة

التدقيق في البطاقات الشخصية

قاد وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام اللواء عبدالفتاح العلي بمشاركة مدير مديرية أمن محافظة الجهراء اللواء علي ماضي ومساعده العميد عبدالله العجمي وجميع القطاعات الميدانية الأمنية المعنية حملة أمنية موسعة استهدفت صناعية الجهراء وأسفرت عن ضبط "1583" شخصا.

وتم توزيع القوة الأمنية المشاركة مداخل ومخارج المنطقة الصناعية، إذ قامت وحدات منها بالتجوال في شوارع المنطقة للتدقيق على بيانات العاملين بها ومرتاديها والإحاطة بوضعهم القانوني والاطمئنان إلى سلامة إقامتهم وحملهم أوراقهم الثبوتية وتمتعهم بمشروعية تواجدهم في الكويت عبر إقامات قائمة وصحيحة.

وأفادت مديرية أمن الجهراء أن الحملة التي بدأت عند الساعة العاشرة صباحاً واستمرت لمدة ساعة، أسفرت عن ضبط "1583" شخصاً توزعت أسباب حجزهم إذ تبين أن "5" منهم كان مطلوب القبض عليهم، و"13" مديناً، بينما ضبط "248" شخصاً لعدم حملهم أوراقاً ثبوتية، هذا وقد تم الإفراج عمن تم إحضار الإثباتات الخاصة لهم وعددهم 1079 والتأكد أن البعض الآخر جاري استكمال إجراءات الإقامة وفق النظم والضوابط المعمول بها. وذكرت المديرية أن الحصيلة التي خرجت بها الحملة اشتملت على ضبط "39" متغيباً، و"137" مخالفاً لقانون العمل، و"52" مخالفاً لقانون الإقامة، بالإضافة إلى ضبط "7" مركبات مطلوبة.

وأضافت ان ما تم تحويله للإبعاد والجهات المعنية "504" متهماً.

ومن جانبها أوضحت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني ان هذه الحملات الأمنية مستمرة وستشمل كل أرجاء المحافظة لملاحقة المخالفين والمطلوبين والمتجاوزين على القانون والنظام العام، مؤكدة على ضرورة تعاون المواطنين والمقيمين مع رجال الأمن لما فيه تحقيق الصالح العام وفرض احترام القانون على الجميع بما يشيع الطمأنينة والاستقرار في المجتمع.

وأكدت ان رجال الأمن لن يألوا جهداً في أداء واجباتهم المناطة بهم ليعم الأمان عموم المحافظة.

جمع المخالفين لنقلهم إلى الجهات المختصة

..والتدقيق في النظم الآلية

«الداخلية» تحذر المواطنين والمقيمين من الاقتراب من المناطق الحدودية المحظورة بشمال وجنوب البلاد

حذرت وزارة الداخلية المواطنين والمقيمين من مغبة الاقتراب من المناطق المحظورة التي تم الاعلان عنها من قبل وتحديدها على حدود البلاد الشمالية والجنوبية تجنبا لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

وقال وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون أمن الحدود البرية اللواء الشيخ محمد اليوسف الصباح في تصريح صحافي امس الأول إن رجال أمن الحدود البرية بالمرصاد لكل من يتواجد في المناطق المحظورة أو يحاول اختراق الحدود.

وأكد أن الاجهزة الرادارية تتمتع بخاصية عالية التقنية لمتابعة اي اقتراب أو اختراق للحدود مما يتيح التعامل الفوري معه مشيرا الى ضبط خمسة مواطنين اخيرا داخل المنطقة المحظورة بعد قيامهم بقطع في السياج الشبكي خلف مركز الصخيبري حيث تم ضبطهم من قبل رجال أمن الحدود البرية واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم.

وشدد على ضرورة تقيد والتزام الجميع بما جاء بمضمون القرار الوزاري رقم 97/517 بشأن تحديد المناطق المحظور الإقامة أو التواجد فيها والتي تمثل الشريط الحدودي لدولة الكويت وهي محاطة بسياج شبكي ويتم الدخول إليها عن طريق بوابات رسمية.

وأوضح أن تلك المناطق تمثل الحدود الشمالية وتمتد من أدنى جزر في ساحل منطقة (البحيث) شرقا باتجاه الغرب والجنوب الغربي إلى نهاية المثلث الحدودي الكويتي السعودي العراقي بطول 217 كيلو متر وعرض اقصاه 5ر5 كيلو متر من خط الحدود مع السعودية.

وذكر أن تلك المناطق تشمل كذلك الحدود الجنوبية التي تمتد من مركز السالمي غربا باتجاه الجنوب إلى ساحل النويصيب بطول 237 كيلو متر وعرض اقصاه ثلاثة كيلو مترات من خط الحدود مع السعودية.

وقال الشيخ محمد اليوسف أن استراتيجية الوزارة وضعت وفق آلية عمل متكاملة الاجراءات من النواحي الاحترازية والوقائية مما يسهم في تميز العمل الامني على كافة المستويات وفي كافة القطاعات الأمنية.

وأكد أن قطاع أمن الحدود البرية يحظى بدعم القيادة الأمنية العليا ممثلة بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد خالد الحمد الصباح ووكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد اللذان يقومان بالزيارات المفاجئة للقطاعات للوقوف على مدى جاهزيتها واستعداداتها.

«البيئة»: انتشال كائن بحري نافق في مسنة القنطاس

الحوت النافق

أعلنت الهيئة العامة للبيئة انتشال كائن بحري نافق في المسنة البحرية الخاصة بقاعدة صباح الأحمد البحرية بمنطقة القنطاس وهو من الثديات من نوع (الدقس) وذلك بالتعاون مع الإدارة العامة لخفر السواحل.

وقالت الهيئة في بيان صحافي خصت بنشره (كونا) أمس انها تلقت بلاغا من الإدارة العامة لخفر السواحل يفيد بوجود كائن نافق في مسنة القنطاس وتوجه الفريق الفني المختص بالرصد التابع لإدارة المحافظة على التنوع الإحيائي على الفور وتبين بعد الفحص انه من الثديات البحرية والمعروف محليا باسم (الدقس).

واضافت أن الفريق انتشل الكائن الحي بالتعاون مع خفر السواحل من مياه البحر ورفعه إلى جسر المسنه فيما قام الباحثون بفحصه ومعاينته حيث كان في مرحلة "متقدمة جدا من التحلل" واخذ الصور والأطوال والقياسات لإعداد التقرير الفني.

واكدت الهيئة متابعتها لكافة البلاغات التي تردها فيما يخص حالات النفوق العرضيه او التعديات البيئية الاخرى وكذلك ما ينشر في مواقع التواصل الاجتماعي بالتنسيق مع الجهات المعنية ان لزم الامر.

وذكرت أن الفريق رجح اسباب حادثة النفوق بانه عرضي من قبل احد المراكب معربة عن أملها في أن يتوخى مرتادي البحر الحذر لحماية هذه الكائنات وضمان سلامتها وان يتم الإبلاغ في حال وجود اي كائن بحري او حادثة بيئية حتى يتم إجراء اللازم باسرع وقت.